البُنية الجدلية للعدالة السياسية في كتاب السياسة لأرسطو

د. مفتاح سليمان محمد أبوشحمة*

كليّة الآداب - جامعة مصراتة - ليبيا

*mo.abushahma@art.misuratau.ly

تاريخ الاستلام 2025.09.30 تاريخ النشر 2025.11.17

الملخص:

يدور هذا البحث حول دراسة البنية الجدلية للعدالة السياسية في كتاب السياسة لأرسطو، من خلال تحليل الأسس النظرية التي بنى عليها تصوره للعدالة، واستجلاء كيفية تفاعلها مع الممارسات السياسية في الدولة. وتكمن مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس: كيف صاغ أرسطو مفهوم العدالة والسياسة في إطار جدلي يربط بين الفضيلة الفردية، والقوانين، والمشاركة المدنية، وبين متطلبات الحكم الواقعي؟

تتمثل أهمية هذا البحث في كونه يسعى إلى سد ثغرة معرفية في الدراسات الأرسطية الحديثة، إذ غالبًا ما عولجت العدالة إما بوصفها مفهومًا نظريًّا مجردًا أو باعتبارها ممارسة عملية منفصلة، بينما يتجه هذا البحث إلى الجمع بين هذين البعدين وإظهار التفاعل الجدلي بينهما. وقد اعتمد هذا البحث على المنهج السردي التاريخي في عرض النص، والمنهج التحليلي في معالجة المفاهيم والأفكار، والمنهج الجدلي لاستكشاف العلاقة بين النظرية والتطبيق، والمنهج المقارن في المفاضلة.

خلص البحث إلى نتائج أبرزها: أن العدالة عند أرسطو ليست فكرة مجردة بل عملية ديناميكية متغيرة، وأن التعليم والمشاركة السياسية يشكلان أساسًا لترسيخها، وأن المساواة والتمييز في توزيع المناصب يضمنان عدالة قائمة على الكفاءة، كما أن القانون الأخلاقي يشكل الضامن لانسجام السلوك الفردي مع المصلحة العامة.

يوصي البحث بضرورة استلهام البنية الجدلية للأفكار الأرسطية وتوظيفها، في تطوير السياسات المعاصرة بما يوازن بين المثال والواقع، وبين الفرد والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: أرسطو، الجدل، الفضيلة، القانون، المشاركة.

The Dialectical Structure of Political Justice in Aristotle's Politics

Moftah S. Abushahma*

Faculty of Arts, Misurata University, Libya

*mo.abushahma@art.misuratau.ly

Received: 30.09.2025 Publishing: 17.11.2025

Abstract:

This research focuses on examining the dialectical structure of political justice in Aristotle's Politics, through an analysis of the theoretical foundations upon which his conception of justice is built, and by elucidating how it interacts with political practices within the state. The central problem of the study is to answer the key question: How did Aristotle formulate the concept of justice and politics within a dialectical framework that links individual virtue, laws, civic participation, and the demands of practical governance?

The significance of this study lies in its attempt to address a knowledge gap in modern Aristotelian studies, as justice has often been treated either as a purely theoretical concept or as separate practical applications. This research seeks to integrate both dimensions and highlight the dialectical interplay between them. The study employs a historical-narrative approach to present the text, an analytical method to examine concepts and ideas, a dialectical method to explore the relationship between theory and practice, and a comparative approach where appropriate.

The research concludes with several Key findings: justice, according to Aristotle, is not an abstract idea but a dynamic and evolving process; education and political participation constitute the foundation for its consolidation, and differentiation in the allocation of offices ensure justice based on competence; and the moral law guarantees the alignment of individual common good.

The study recommends drawing inspiration from Aristotle's dialectical structure of ideas and applying it to the development of contemporary policies, in order to balance ideals with reality, and individual interests with those of society.
***Keywords*:** Aristotle, Dialectic, Virtue, Law, Participation.

1. مقدمة:

يُعد كتاب (السياسة) لأرسطو من أهم المؤلفات الفلسفية التي تناولت طبيعة الحكم والعدالة في المجتمع، حيث يمثل مرجعًا رئيسًا لفهم الفكر السياسي القديم وعلاقته بالحياة العملية للدولة. وأرسطو يقدم في كتابه هذا تصورًا متكاملاً للعدالة السياسية، بدايةً من فهم الإنسان ككائن مدني بطبيعته، أي أنه كائن اجتماعي يسعى لتحقيق الفضيلة العامة والخاصة من خلال التفاعل مع الآخرين ضمن إطار الدولة. كما يركز على العلاقة الجدلية بين النظرية والتطبيق، فبينما تمثل العدالة المثالية المثل العليا التي ينبغي أن تسعى الدولة لتحقيقها، تمثل العدالة العملية القدرة على التكيف مع الواقع السياسي والاجتماعي بما يضمن تحقيق الاستقرار واستدامة الحكم.

كذلك يوضح الكتاب دور الفضيلة الفردية ومكانتها في النظام العام، ودور القوانين كأدوات لتحقيق التوازن بين مصالح الأفراد والجماعة، بما يحقق العدالة ويضمن الاستقرار. وفيه يعطي أرسطو أهمية كبيرة للتربية والتعليم والمشاركة السياسية، حيث يرى أن المواطن الواعي والمتعلم قادر على دعم العدالة وتطبيقها بشكل فعال، سواء في توزيع المناصب والأدوار أم في ممارسة الحكم اليومي. ويهدف هذا البحث إلى تحليل البنية الجدلية للعدالة السياسية كما تصورها أرسطو من خلال فهم الأسس النظرية للعدالة واستكشاف كيفية تطبيقها عمليًّا، بما يربط بين النظرية والممارسة، ويسلّط الضوء على التحديات التي تواجهها العدالة في الحياة السياسية.

2.1 مشكلة البحث.

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الآتي: كيف من الممكن أن تنسجم البُنية الجدلية للعدالة السياسية في كتاب (السياسة) لأرسطو مع الواقع العملي للحكم؟ وما مدى قدرة النظرية الأرسطية على تحقيق التوازن بين العدالة المثالية والعدالة العملية في مختلف جوانب الدولة؟

3.1 أهمية البحث.

تتضح أهمية هذا البحث من خلال قدرته على تقديم فهم معمَق وشامل للبُنية الجدلية للعدالة السياسية عند أرسطو، حيث يوضح كيف تتكامل الفضيلة الفردية والقوانين مع الممارسة السياسية لتحقيق نظام عادل. كما يظهر دور المشاركة السياسية والتعليم في صياغة بيئة مجتمعية تعزز العدالة وتوازن بين المساواة والتمييز عند توزيع المناصب والأدوار. إضافة إلى ذلك، يقدم البحث رؤية متكاملة تربط بين النظرية الأرسطية والتطبيق العملي للحكم، وهو ما يساعد في إعادة تقييم السياسات العامة المعاصرة في ضوء المبادئ الأخلاقية والفلسفية، ويعطي فرصة لدراسة كيفية تكييف العدالة الأرسطية مع تحديات المجتمع الحديث.

4.1 أهداف البحث.

1- توضيح مفهوم العدالة السياسية في الفكر الأرسطي.

2- دراسة العلاقة بين الفضيلة الفردية والقوانين والعدالة في الدولة.

3- تحليل البعد الجدلي بين العدالة المثالية والتطبيق العملي للحكم.

4- توضيح دور المشاركة السياسية والتعليم في تحقيق العدالة بين المواطنين.

5.1 منهج البحث.

يقوم هذا البحث على المنهج السردي التاريخي في عرض نصوص كتاب السياسة لأرسطو، والمنهج التحليلي في معالجة الأفكار والمفاهيم الواردة في هذه النصوص، والمنهج الجدلي لاستكشاف العلاقة بين النظرية والتطبيق، والمنهج المقارن في المفاضلة بين مختلف أنواع الحكم، من خلال بيان ودور الفضيلة والقوانين في تحقيق العدالة السياسية.

6.1 الدراسات السابقة.

لا شك أن هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت فلسفة أرسطو السياسية بشكل عام، أو في مقارنة فلسفية محددة، إلا أن أغلب هذه الدراسات والأبحاث لم تكن قائمة على عرض دراسة: (البُنية الجدلية للعدالة السياسية في كتاب السياسة لأرسطو)، وتحليلها وبيان مفاهيمها، الناتجة عن الحوار الجدلي، وترابط الحجج المتبع عند أرسطو. ومن بين هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر: كتاب، أحمد عبد الغفار: "العدالة في فلسفة أرسطو"، الذي ركز فيه على مفهوم العدالة في الفكر الأرسطي وعلاقة الفضيلة الفردية بالقوانين، مع

مناقشة الجدل بين العدالة المثالية والعملية، وتوضيح أهمية المشاركة السياسية والتعليم في التوازن الاجتماعي. وكذلك، كتاب، خالد حسن: "الفلسفة السياسية للأفكار الأرسطية بين النظرية والتطبيق"، الذي درس فيه العلاقة الجدلية بين النظرية والممارسة، مبينًا كيف يجمع الفكر الأرسطي بين العدالة المثالية والعملية، ودور التعليم والمشاركة السياسية في صياغة نظام عادل، ومدى أثر العدالة على استقرار الدولة واستدامة حكمها.

يتبين من خلال استعراض مثل هذه الدراسات أن أغلبها تناول البعد النظري لمفهوم العدالة في فكر أرسطو السياسي أو على تطبيقاته الجزئية في الدولة، دون أن يجمع بين المستويين معًا عبر تحليل البُنية الجدلية للعدالة السياسية عند أرسطو، وذلك من خلال الكشف عن الأسس النظرية للعدالة وربطها مباشرة بأبعادها التطبيقية في الحكم. ويقدم هذا البحث إضافة نوعية تتمثل في إظهار دور المشاركة السياسية والتعليم في دعم العدالة وبيان العلاقة بين العدالة المثالية والعدالة العملية في إطار جدلي متكامل، مما يجعله ينفرد بخصوصية تميّزه عن الدراسات السابقة.

7.1 تقسيمات البحث.

ينقسم هذا البحث إلى مقدمة عامة ومبحثين وخاتمة، وهي موزعة كالتالي:

2. الأسس النظرية للعدالة السياسية عند أرسطو:

1.2 مفهوم العدالة في الفكر الأرسطي.

يُعد مفهوم العدالة من أهم المفاهيم الرئيسة التي يقوم عليها تنظيم الدولة والفكر السياسي عند أرسطو، بكونها، ليست مجرد شعور أخلاقي أو جملة من القواعد الأخلاقية، وإنما هي فضيلة كلية تتجاوز الفرد لتشمل المجتمع بأسره، حيث بها يحصل كل فرد على ما يستحقه وفق استحقاقاته وقدراته، ومن تم فهي تتجسد عمليًّا من خلال خلق التوازن بين الحقوق والواجبات، وبين المصلحة الفردية والمصلحة العامة، بكونها فضيلة كاملة تجمع جميع الفضائل الأخرى في إطار واحد يوجه سلوك الفرد نحو الخير العام.

"العدالة –إذن– فضيلة كاملة، وإن كانت ليست مجردة، وإنما نسبة إلى جيراننا، وبذلك تعتبر العدالة غالباً على أنها أعظم الفضائل، لا نجم المساء ولا نجم الصباح، أكثر روحة منها، والمثل

يقول "في العدالة تكمن كل فضيلة". وهي تامة لأن الذي يملكها لا يستطيع أن يمارس فضيلته في نفسه فحسب بل نحو جيرانه أيضًا"(طاليس، 1998، ك5، ص142).

فمن هذا المنطلق، لا تقتصر العدالة على تربية الفرد وحده، بل تمتد لتصبح مبدأ منظم للحياة المدنية. ويبرز هنا الترابط الجدلي بين الفضيلة الفردية والعدالة السياسية، حيث يؤكد أرسطو، أن الدولة الفاضلة لا تقوم إلا على مواطنين فضلاء، قائلاً: "فإنه من الواضح أن الأفعال القانونية كلها تكون من ناحية، أفعالاً عادلة، ولذلك فإن الأفعال الصادرة عن علم التشريع تعتبر قانونية، وكل منها، نقول عنها بأنها عادلة، الآن القوانين في التشريعات حول كل الموضوعات تهدف إلى فوائد عامة"(طاليس، 1998، ك5، ص123–124).

كما تنقسم العدالة عند أرسطو، إلى نوعيين رئيسيين: (العدالة التوزيعية، والعدالة التبادلية)، وهذين النوعيين، يجب أن يكمل كل منهما الآخر في تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية، وذلك على أساس أن العدالة التوزيعية تهدف إلى توزيع الموارد والمناصب بطرق متناسبة مع استحقاق كل فرد، فليس من العدل كما أشار أرسطو، أن يحصل شخص أقل كفاءة على نصيب أكبر من الموارد أو السلطة مقارنة بمن هو أكثر استحقاقًا، ومن تم يجب أن يقوم التوزيع العادل على معيار نسبة معينة بين ما يمتلكه الأفراد وما يستحقونه، وذلك كي لا يقع الظلم لأي طرف، ويتحقق بذلك التوازن بين مختلف أفراد المجتمع.

أما بخصوص العدالة التبادلية، فإنها تقوم عنده على الاهتمام بالعلاقات بين الأفراد بشكل مباشر، حيث يجب أن تكون المعاملات بينهم متساوية ومتوازنة، فالعلاقات التجارية أو العقود أو أي نوع من المعاملات الشخصية يجب أن تخضع لمبدأ المساواة والتكافؤ، وذلك حتى لا يحدث ظلم وانحراف عن الفضيلة، ويصبح المجتمع في حالة صراع وعدم استقرار ناتجا عن غياب العدالة التي تمثل ضمانًا للأمان والطمأنينة بين الأفراد(وولف، 1994، ص126).

كما أن العدالة لا تقتصر بكونها مجرد علاقة فردية بين الأشخاص فقط، بل تزيد عن ذلك لتمثل مرجعًا أساسيًّا للسياسة والدولة، حيث إنها تضمن مشاركة جميع المواطنين في شؤون الدولة بما يحقق المصلحة العامة، وتحقق التوازن بين السلطات المختلفة، وتضبط العلاقة بين الأفراد والمؤسسات، فالدولة التي تقوم على العدالة كما تصورها أرسطو، هي الدولة التي توفر

الاستقرار والرخاء، لأنها تضع كل فرد في مكانه المناسب، وتكفل له حقوقه وواجباته دون استثناء أو تحيز(فخري، 1999، ص135).

كما يلاحظ إذا نظرنا بتمعن أن أرسطو في كتابه: (السياسة)، كان مهتمًا بدراسة العدالة ليس فقط من جانب نظري، بل تعداه إلى جانب تطبيقي واقعي وعملي، ذلك بدمجه بين الأخلاق والسياسة بُغية تحقيق الهدف النهائي، المتمثل عنده في الخير العام والاستقرار المستدام للدولة، حيث نراه يبحث في كيفية توزيع المناصب العامة والثروات والأدوار السياسية بما يضمن عدم هيمنة طرف على آخر، ويقلل من النزاعات الاجتماعية، وهذا يحدث وفق مبدأ المساواة التي لا يجب أن تكون مطلقة، فهي ليست أن يحصل كل فرد على نفس الشيء، يل يجب أن يحصل كل فرد على ما يستحقه وفق معايير محددة للجدارة والاستحقاق، المبنية على التفاوت الطبيعي بين الناس في القدرات والفضائل(وولف، 1994، ص126).

ويزيد أرسطو في كتابه: (الأخلاق النيقوماخية)، من التوسع في مفهوم العدالة لتمتد أيضًا لدور القانون والنظام السياسي، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار والمصلحة العامة، بكون العدالة لا يجب أن تكون خصلة أخلاقية داخل النفس البشرية فقط، وإنما يجب أن تشمل أيضاً الإطار القانوني الذي تنظم من خلاله الدولة سلوك مواطنيها، بما يضمن الانسجام بين حقوق الأفراد وواجباتهم تجاه المجتمع، ويحدث هذا عنده وفق مبدأ القانون العادل الذي يعكس مبادئ الفضيلة باتساقه مع العقل البشري، بحيث لا يفرض قوانين قاسية أو متحيزة تخالف الطبيعة أو القدرة العقلية للأفراد، بل يوجه السلوك نحو الخير العام ويحقق التوازن بين مختلف مصالح المجتمع(طاليس، 1998، ك2، ص134-135).

ويظهر مفهوم العدالة عنده، أيضًا في الناحية الأخلاقية، التي يرى بأنها، تربط الفرد بالمجتمع من خلال تعزيز الفضيلة الشخصية، بكون الشخص العادل عنده، هو الذي يتصرف وفق مبدأ التنظيم والقيادة، المتمثل في النفس بكونها هي المسؤولة عن تحريك الجسد وتوجيه قواه، بنفس ما يحدث في العدالة التي تُحرك الدولة وتضبط وظائفها. الشيء الذي به يمكن القول أن النظام السياسي للدولة هو صورة كبرى للحركة النفسية الداخلية. وهذا هو بالضبط ما أشار إليه أرسطو عند قوله في (كتاب النفس)، "فالنفس إذ تحرك الجسم، إذا هي التي تحركه بنفسها، وتحركه أيضًا لأجله"(طاليس، 1949، ص20).

يتمثل من هنا البعد الغائي للعدالة، فكما أن حركة الجسد لا تنفصل عن غاية النفس، كذلك فإن القوانين في الدولة لا تنفصل عن غاية الخير العام. وهذا ما يربط بين الفضيلة الفردية والعدالة السياسية، إذ إن الإنسان لا يُدرك العدل إلا حين يتوافق عقله وغضبه وشهوته، وبهذا فالقانون الأخلاقي والسياسي ليس قسرًا خارجيًّا بل صورة من النظام الداخلي للنفس والمبدأ الموجه لكل فعل واعٍ، بكون أن: "كل عمل للنفس في الإنسان إنما يتم في تآلف أجزائها: فالعقل يرشد، والغضب يندفع، والشهوة تميل، فإذا انسجمت أفعالها كان الإنسان فاضلاً"(طاليس، 1949، ص85).

تُعدّ العدالة السياسية عند أرسطو، امتداد عقلاني لانسجام النفس الداخلية للفرد، من خلال ارتباطها بالمجتمع الهادف إلى تعزيز الفضيلة الشخصية في كافة تعاملات الفرد، سواء كانت شخصية أم عامة. فالعدالة تعمل على تطوير حس المسؤولية والوعي بالحقوق والواجبات، وتدفع الأفراد نحو التعاون والتكافل، بما يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة الاجتماعية والسياسية، ومن ثم يصبح الإنسان الذي يعيش في مجتمع عادل يكسب قدرات فطرية وأخلاقية تمكنه من تحقيق الخير الشخصي والعام معًا، مما يجعل العدالة أساسًا للفضيلة الشاملة(طاليس، 1947، ك3، ص155).

ويشمل أهمية العدالة عند أرسطو، أيضًا ربطها بالشرعية السياسية، وذلك عندما تنشأ الدولة على قواعد عادلة، وتوزع فيها الحقوق والواجبات بشكل متوازن، حيث تكون أكثر قدرة في المحافظة على النظام الداخلي بمنعها الصراعات بين الطبقات المختلفة، والحد من استحواذ جماعة معينة على السلطة أو الموارد، حتى لا يحدث اضطرابات وانقسامات، ويضعف استقرار الدولة، ومن ثم تصبح العدالة شرط أساس لبقاء هذه الدولة وتطورها(طاليس، 1947، ك3، ص167).

أما من جهة التطبيق العملي فقد بحث أرسطو في كيفية تنظيم المجالس السياسية والهيئات التنفيذية بحيث تعكس العدالة التوزيعية والتبادلية، من خلال توزيع المناصب بحسب الاستحقاق والقدرة، وتُتخذ القرارات وفق المحافظة على توازن المصالح وتحقيق المساواة النسبية بين المواطنين. مع التأكيد على أن إهمال هذه المبادئ يؤذن بحلول الفساد السياسي، وتقويض الثقة بين الحكومة والمواطنين، مما يجعل المجتمع أكثر عرضة للفوضى والانحراف الأخلاقي.

وأيضًا يظهر للعدالة الأرسطية بُعدًا تربويًّا وسياسيًّا، يتمثل في مساعدتها على تنشئة مواطنين فاضلين قادرين على ممارسة حقوقهم والوفاء بواجباتهم تجاه الآخرين داخل مجتمع عادل يحرص على تربية مواطنيه على الفضيلة، وتعليمهم أن السلوك الفاضل لا ينحصر في المصلحة الفردية، وإنما يمتد ليشمل مصلحة المجتمع ككل. وذلك وفق نظام سياسي يحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بين الأغنياء والفقراء، وبين كل القوى المختلفة داخل هذا المجتمع(حسين، 1981، ص369).

يمكننا إذا، القول أن مفهوم العدالة في الفكر الأرسطي يجمع بين عدة مستويات: (مستوى الفرد والفضيلة الشخصية، ومستوى العلاقات بين الأفراد، ومستوى الدولة والنظام السياسي)، وكل مستوى من هذه المستويات يعكس بعدًا مختلفًا للعدالة، لكنه في نفس الوقت مرتبط بالآخر، بحيث يصبح تحقيق العدالة في أي جانب مرتبط بتحقيقها في الجانب الآخر. وهذا الترابط يجعل من العدالة مفهومًا شاملاً ومتكاملاً في الفكر الأرسطي، يعكس التوازن بين الأخلاق والسياسة، وبين الفرد والمجتمع، وبين الحقوق والواجبات.

2.2 العلاقة بين الفضيلة الفردية والعدالة السياسية.

يتمثل البحث في طبيعة العلاقة بين الفضيلة الفردية والعدالة السياسية في فلسفة أرسطو كما صاغها في كتابيه: (السياسة، والأخلاق النيقوماخية)، في أن الغاية من الاجتماع السياسي هي الخير الأسمى، الذي هو السعادة الكاملة المتحققة بالفضيلة، وبهذا تكون السياسة في جوهرها امتداد للأخلاق، وأن الفضيلة الفردية لا يمكن فصلها عن العدالة السياسية التي هي ليست سوى التعبير المؤسسي عن تحقيق الحياة الفاضلة في المجتمع الذي هو كيانًا أخلاقيًّا قبل أن يكون تنظيمًا سياسيًّا، على اعتبار أنه ليس مجرد كونه تجمع بشري قائم على اتفاق عارض، وإنما هو نتاج طبيعي لتطور الاجتماع الإنساني، حيث تبدأ الأسرة كوحدة أولى، ثم القرية كوحدة أكبر، ثم يأتي المجتمع متحققًا في المدينة، التي يجب أن تتحقق فيها الغاية القصوى للإنسان، والمتمثلة في الحياة الكاملة المزودة بالفضيلة(حسين، 1981، ص94).

"إن كل مدينة هي ضرب من الاجتماع، وإن كل اجتماع إنما يتأسس لخير ما، وذلك لأن جميع الناس يعملون من أجل ما يظنونه خيرًا، فمن البين إذا أن جميع الاجتماعات ترمي إلى

خير ما، وأن أفضلهما وأشملها هو الاجتماع السياسي، الذي يُسمى مدينة، لأنه يشتمل على جميع غيره، ويرمي إلى أعظم الخيرات"(طاليس، 1947، ك3، ص7).

ينطلق من هنا أرسطو إلى الربط الجدلي بين تربية المواطن على الفضيلة وبين قيام نظام سياسي عادل، حيث إنه إذا كان الإنسان بطبعه كائنًا سياسيًّا، فإن كمال طبيعته لا يتحقق إلا بقدر ما تُهذَب قواه وتنضبط رغباته وفقًا للفضيلة، بكون العدالة السياسية ليست مجرد قوانين أو مؤسسات، بل هي قبل ذلك ثمرة تربية أخلاقية للفرد، ومن ثم يجب على المشرع أن لا يكتفي بسن القوانين، بل يجعل غايته الأولى تنصب على تكوين الإنسان الفاضل الذي يستطيع أن يعيش في إطار الجماعة وفق مقتضيات العدالة.

"إن أهم ما يجب أن يهتم به المشرع في المدينة إنما هو أن يطبع نفوس المواطنين على الفضيلة، إذ لا فائدة في القوانين إذا لم يكن المواطنين مطبوعين على طاعة ما تأمر به وترك ما تنهى عنه"(طاليس، 1947، ك2، ص25).

ويعمق أرسطو هذا التصور عندما يربط بين فكرة الخير المشترك وفكرة العدالة، بكون الفضيلة عنده ليست حالة خاصة تخص الفرد وحده، بل هي بطبيعتها متجهة إلى خدمة الخير العام، لأنها تجعل الفرد قادرًا على ضبط شهواته وتوجيه قواه بحيث يسهم في تحقيق الانسجام الاجتماعي، فالعدالة السياسية إذا هي التطبيق الخارجي لما يتشكل في الداخل من فضائل. وفي هذا يقول أرسطو: "وهي عدالة تامة بالمعنى الكامل لأنها هي ممارسة الفضيلة التامة. وهي تامة لأن الذي يملكها لا يستطيع أن يمارس فضيلته في نفسه فحسب بل نحو جيرانه أيضًا"(طاليس، 1998، ك5، ص124).

وإذا أردنا أن نتعمق أكثر في العلاقة بين الفضيلة الفردية والعدالة السياسية، وجب علينا أن نتوقف عند تصور أرسطو للحرية والمساواة داخل المدينة، فالعدالة السياسية التي يقصدها أرسطو تقوم على المساواة النسبية، التي يحصل بها كل فرد على ما يستحقه بحسب مكانته وإسهاماته في الحياة العامة، وليست مساواة مطلقة كما يتصورها البعض. وهذا المبدأ لا يمكن تطبيقه إلا إذا كان الفرد قد تشرَب فضيلة الاعتدال، لأن من لم يتعود العدل في نفسه لن يقبل العدالة في التعامل مع غيره. ومن تم يصبح أساس الاستقرار في أي نظام يتمثل في وجود مواطنين معتدلين، يكرهون الطغيان كما يكرهون الفوضى(وولف، 1994، ص111).

وهنا يبرز دور الفضيلة الفردية في العدالة السياسية، فعندما يناقش أرسطو طبيعة الدساتير وأنواع الحكم، يرى أن أفضل الدساتير هو ذاك الذي يتضمن مشاركة أكبر عدد ممكن من المواطنين في الحياة السياسية، لأن المشاركة السياسية تربي الفضيلة، بكونها تجعل العدالة ممارسة يوميه وليست مجرد مبدأ نظري، و من ثم فإن الأنظمة التي تضع السلطة في يد قلة غنية أو طبقة ضيقة سرعان ما تفسد، لأنها تعوَل على المصلحة الخاصة لا على الخير العام، في حين أن النظام الذي يعطي الاعتبار للأكثرية المعتدلة هو الأقرب إلى العدالة(طاليس، 1947، ك4، ص255).

ولذلك كان من الطبيعي أن يربط أرسطو (1947) بين التربية السياسية والتربية الأخلاقية، على اعتبار المواطن عنده لا يولد مستعدًا للعدالة، وإنما يحتاج إلى نظام تربوي يشكل عاداته منذ الصغر، ومن ثم تصبح العدالة السياسية مرتبطة بمدى نجاح الدولة في غرس الفضيلة في نفوس مواطنيها، فلا يكفى أن يكون النظام عادلاً على الورق، بل يجب أن يكون المواطنون مؤهلين نفسيًّا وأخلاقيًّا لاحترام هذا العدل.

وإذا نظرنا في تفاصيل تحليل أرسطو لأنواع الفضائل، نرى أن فضيلة الاعتدال والشجاعة والحكمة ليست مطلوبة للفرد وحده، بل لها انعكاس مباشر على الحياة السياسية، فالشجاعة تجعل المواطن مستعدًا للدفاع عن المدينة، والحكمة تجعله قادرًا على المشاركة في الحكم، والاعتدال يجعله بعيدًا عن التطرف في المطالب. وإذا غابت هذه الفضائل من الفرد تفككت المدينة، لأن العدالة السياسية لا يمكن أن تُفوض بالقوة وحدها، بل تحتاج إلى تواطؤ باطني من الأفراد الذين يجدون في العدالة امتدادًا لفضيلتهم الداخلية(حسين، 1981، ص96).

وبهذا يمكن القول أن العلاقة بين الفضيلة الفردية والعدالة السياسية عند أرسطو هي علاقة تأسيسية لا تعدو أن تكون صورة موسعة للفضيلة الفردية، والفضيلة الفردية لا تجد كمالها إلا في إطار العدالة السياسية، فبقدر ما يكون الفرد فاضلاً، تكون المدينة عادلة، وبقدر ما تكون المدينة عادلة، تكون البيئة صالحة لإنماء الفضيلة الفردية.

3.2 الدور الأخلاقي للقوانين في تحقيق العدالة للدولة.

يتمثل الدور الأخلاقي للقوانين عند أرسطو من خلال فكرة رئيسية تنص على أن القانون ليس فقط مجرد نظام قسري ينظم سلوك الأفراد، وإنما هو أداة لتجسيد الفضيلة والعدالة داخل

الدولة، بكون أن هذا القانون عنده يجب أن يعلو على نزوات الحكام وأهواء الأفراد، ويكون في منأى عن المصالح الشخصية، وذلك من أجل أن يُصبح وسيلة لضمان أن يكون الحكم عادلاً وموجهًا نحو الخير العام لا من أجل مصالح فردية.

"من الأفضل أن يحكم القانون لا أن يحكم أي إنسان بعينه، لأن كل إنسان وإن كان خيِّرًا فثمة شهوة في نفسه، أما القانون فمفارق للهوى"(طاليس، 1947، ك3، ص122).

ومع هذا فإن أرسطو يرى أن القانون من صنع البشر، وبالتالي فهو قابل للخطأ، الشيء الذي به يجب أن تخضع القوانين نفسها للمراجعة والتدقيق والتعديل وفق ما يخدم الخير العام، على اعتبار أن الدور الأخلاقي للقانون يتحدد بمدى مطابقته لمبادئ العدالة والفضيلة، فلا تكفي صيغته الشكلية وإنما يجب أن تتحقق المصلحة العامة والمساواة النسبية بين المواطنين، وذلك من أجل أن تتحقق العدالة حينما يقوم القانون بتوزيع الحقوق والواجبات وفق الاستحقاق والفضيلة.

وفي نفس السياق أيضًا، نجد أرسطو يربط القانون بالفضائل المدنية، إذ لا يكفي أن يفرض القانون عقوبات على المخالفين، بل يجب أن يكون أداة لتنشئة المواطنين على الفضيلة، وبناء عادة الالتزام بالعدل، بكون أن: "القوانين لا تقتصر على تنظيم المعاملات، بل ينبغي أن ترعى تربية المواطنين، فالتربية التي تهملها الدولة تُفسدها القوانين ذاتها"(طاليس، 1947، ك7، ص241).

كذلك يؤكد أرسطو أن خضوع الحاكم للقانون شرط أساسي لضمان العدالة، بكون سلطة الفرد غير المقيدة بالقانون قد تؤدي إلى الطغيان، وعليه، يجب أن يصبح القانون أداة لضبط السلطة وضمان سلوك الحاكم وفق مبادئ العدالة، وليس وفق رغباته الشخصية.. "أفضل ما يكون الحاكم فيه خاضعًا للقانون، لأنه حينها يحكم العقل لا الهوى، ويصبح القانون هو السيد لا الفرد"(طاليس،1947، ك7، ص241).

ويعتبر أرسطو أن القانون العادل يحقق توازنًا بين الحقوق والواجبات، بحيث تمنع الظلم الناتج عن التفريق غير المبرر بين المواطنين، فالعدالة التي يقصدها أرسطو ليست مساواة مطلقة، بل هي إعطاء كل واحد ما يستحقه بحسب فضيلته ومساهمته. ومن ثم فهذا المفهوم

النسبي للعدالة يوضح أن القانون ليس بناء شكلي، وإنما هو معيار أخلاقي يهدف لضمان التوزيع العادل للحقوق والمسؤوليات.

والحال أيضًا نجده في الحرية، التي هي الأخرى ارتبطت عند أرسطو بالقانون العادل، حيث يرى أن الحرية الحقيقية تتحقق حين يكون القانون هو السيد، والكل متساوون أمامه، فلا يظلم أحد، ويخضع الجميع للالتزام به، وذلك بُغية تحقيق الاستقرار الاجتماعي والحرية المقننة، التي بها يعيش المواطنون في مجتمع يحترم حقوق الجميع ويحقق العدالة والمساواة. ومن ثم القانون هو أساس الحرية، لا نقيضها، بكون الإنسان الحر الذي يقصده أرسطو هو الذي يشارك في سنَ القوانين ويخضع لها طوعًا، لأنه يراها تجسيدًا للعقل الجماعي الذي يسعى إلى تحقيق العدالة(طاليس، 1947، ك7، ص241).

وعلاوة على ذلك نجد أرسطو يضع مسؤولية كبرى على عاتق المشرع، بكونه هو الذي يصوغ القوانين بما يحقق الخير العام، وهذه القوانين التي يسنَها لا تقتصر على العقوبات فقط، بل تمتد لتشكل الحياة الأخلاقية، ومن ثم وجب على هذا المشرع أن يكون فيلسوفًا يعرف ماهية الخير والعدل، على اعتبار أن التشريع يندرج ضمن دائرة المهام الفلسفية بقدر ما هو منوط بالأمور السياسية. ومن هنا تكون العلاقة عميقة بين الفلسفة والسياسة عند أرسطو، على اعتبار أن الفيلسوف عنده لا يجب أن ينعزل عن المدينة، وإنما يجب أن يشارك في تأسيس قوانينها، لأن العدالة لا تتحقق إلا بترسيخ قيم الفضيلة عبر مبدأ التشريع، الذي به يصبح القانون هو الأداة التي تنقل المبادئ الأخلاقية من مجال الفكر إلى مجال الممارسة اليومية، ولولا هذه القوانين لبقيت الفضائل مجرد مثُل نظرية، ومن تم فإن الدور الأخلاقي للقوانين عند أرسطو يجب أن يكون دور تأسيسي، لأنه يجسد القيم الفلسفية في البنية الواقعية للمجتمع السياسي.

وكذلك يوضح أرسطو الدور الأخلاقي للقانون بكونه أداة تربوية تشارك في تكوين شخصية الفرد والمجتمع معًا، حيث إن القانون وحده لا يكفي لتحقيق العدالة، بل يجب أن يكون مدعومًا بتربية المواطنين على الفضيلة، لأن القانون بدون مواطنين فاضلين يفقد فعاليته. وفي هذا يقول أرسطو أن: "القوانين الصالحة لا تثمر خيرًا إذا لم يكن المواطنون على استعداد لتلقي الفضيلة"(طاليس،1947، ك4، ص246).

وبهذا يفهم أن القانون عند أرسطو هو الذي يجمع بين الأبعاد الأخلاقية والسياسية والتربوية، على اعتبار أنه أداة لضبط السلطة، وتنمية الفضيلة، وتحقيق العدالة النسبية، وضمان الحرية المشروعة، ومن ثم فهو ركيزة أساسية تُبنى عليها الدولة العادلة، التي يسود فيها النظام ويعم الخير، ويصبح المجتمع مكانًا يحترم الفضيلة والحق العام.

4.2 طبيعة الإنسان ككائن مدني ومفهوم العدالة.

قد يكون من الضروري عند دراسة طبيعة الإنسان كما تصورها أرسطو في كتابه السياسة، أن نقف على موقفه العام للمدينة والدولة، حيث إن الإنسان كما يجب أن يكون عند أرسطو ليس كائنًا فرديًّا مكتفيًا بذاته، وإنما هو كائن مدني بالطبع، ولا تكتمل إنسانيته ولا تتحقق فضيلته إلا في إطار الجماعة السياسية.

لا شك إن هذا التصور العميق الذي ورد في كتاب السياسة لأرسطو لا ينفصل عن رؤية كلية ترى في المدينة نتاج طبيعي لتطور الاجتماع الإنساني، حيث أنه لا يمكن أن يُعد مجرد اصطناع أو اتفاق عرضي بين الأفراد، بكون الإنسان الذي يعيش خارج المدينة، لا يجب أن يكون إنسانًا كاملاً، بل يكون وحشًا لا يعرف قيود العقل والفضيلة، أو ربما إلهًا مستغنيًّا عن غيره، إذ لا يمكن أن تتحقق الطبيعة البشرية إلا داخل رابطة المدينة(وولف، 1994، ص89).

إذا بحثنا في هذا التصور الذي قدمه أرسطو حول طبيعة الإنسان بكونه كائنًا مدنيًّا بالطبع، نجد أنفسنا أمام مفهوم العدالة، التي هي عنده لا تفهم إلا من خلال العلاقات المدنية والسياسية، بكونها ليست مجرد فقط فضيلة فردية كالاعتدال أو الشجاعة، بل هي فضيلة كلية تشمل علاقة الفرد بالآخرين، وتتحقق داخل مكونات المدينة بما تشمله من تنظيم سياسي وأخلاقي، على اعتبارها (الفضيلة الكاملة)، من حيث إنها تتعلق بعلاقة الإنسان بغيره، عكس الفضائل الأخرى التي تمثل الفرد في ذاته، ومن ثم لا تُختبر هذه العدالة إلا في المدينة فقط، على اعتبارها تظهر بوضوح في القوانين، وأشكال التوزيع الأخرى، وفي تحقيق الخير العام.

كما أن الربط بين طبيعة الإنسان المدنية ومفهوم العدالة، يتجسد كذلك في كون أن الإنسان لا يُعرَف فقط بقدرته على النطق والعقل، بل أيضًا بقدرته على إدراك الخير والشر، والعدل والظلم، وهذا الإدراك لا يمكن أن يكتمل إلا في خضم التفاعل مع الآخرين في إطار جماعة

منظمة. وبهذا تصبح العادلة التي ينشدها أرسطو، مرتبطة بنظام المدينة وقوانينها وأشكال الحكم فيها، ومن تم فهي تمثل مفهومًا عمليًّا وسياسيًّا بقدر ما هو أخلاقي وفلسفي.

ويظهر أيضًا مفهوم العدالة واضحًا من خلال تنظيمها للاجتماع الكامل الذي هو غاية المدينة المتمثلة في الحياة الكاملة التي هي الحياة الفاضلة، حيث تتمثل العدالة هنا من خلال تحديدها كيفية توزيع المنافع والأعباء، وضبط علاقة الحاكم بالمحكوم، والعمل على تحقيق الخير العام في المدينة التي لا تقوم بغير العدالة بكونها أساس الطاعة وملاك الطاعة(Miller, 1997, p156).

ويلاحظ أن أرسطو في تحليله لطبيعة الإنسان والمدينة، أنه يميز بين الإنسان العادي والمواطن، بكون المواطنة عنده ليست مجرد انتماء مكاني أو أثني (نسبة إلى أثينا)، بل هي اشتراك في الحكم وخضوع للقانون، والمساهمة في تحقيق الخير العام، الشيء الذي به ترتبط العدالة عنده بالسيادة، على اعتبار أن العدالة الحقة هي التي تضمن المشاركة المتوازنة في السلطة، ومن تم تكون بعيدة عن كونها مساواة حسابية بين جميع الأفراد، وإنما هي مساواة نسبية تراعي الفضائل والكفاءات والوظائف المختلفة داخل المدينة.

ويذهب أرسطو بمفهوم العدالة إلى سُدّة السلطة، حيث نراه يربطها بأنواع الحكم، وذلك عند تميزه بين أشكال الحكومات: (الملكية، والأرستقراطية، والجمهورية)، على أساس أنها أنظمة سليمة تحقق العدالة بدرجات مختلفة. وبين: (الاستبداد، والأوليغارشية، والديمقراطية المنحرفة)، التي انحرفت عن العدالة، تلك العدالة التي هي عنده ليست قيمة أخلاقية مجردة، بل مبدأ معياري للحكم والسياسة، بموجبه يتحدد ما إذا كان النظام السياسي يعمل من أجل الخير العام أو من أجل مصلحة فئة بعينها، فإذا كان الحكم لصالح الجميع، تحقق العدل، وإذا انحصر الحكم في مصلحة فرد أو طبقة، كان ذلك ظلمًا(فخري، 1999، ص113).

والحال أيضًا نجده يتصل بمفهوم التوزيع، الذي يفرق فيه أرسطو بين العدالة التوزيعية التي تعني توزيع المنافع والأعباء بحسب الاستحقاق، أي بحسب الفضيلة أو الجدارة، وبين العدالة التعويضية القائمة على إعادة التوازن في حال وقوع ضرر أو ظلم، كأن يُلزم المعتدي بتعويض المعتدى عليه. فهذا التفريق يكشف لنا عن البعد العملي للعدالة في حياة المدينة، حيث لا يمكن أن يسود النظام إلا إذا شعر الأفراد أن الحقوق والواجبات موزعة بشكل عادل. ويقول أرسطو في

هذا الشأن: "(العدالة التوزيعية إنما تكون على قدر الاستحقاق، أما العدالة التعويضية فغايتها إزالة الظلم بإعادة المساواة"(طاليس،1947، ك2، ص122).

ويربط أرسطو أيضًا العدالة بالقانون الذي هو عنده ليس مجرد أوامر ونواهي تصدر عن الحاكم، وإنما هو تعبير عن العقل الجمعي وعن المصلحة العامة، على اعتباره الصورة العملية للعدالة، حيث أنه هو الذي يضمن أن تكون العلاقات داخل المدينة قائمة على أسس ثابتة، مع ضرورة مراعاة أن هذا القانون الذي يُشير إليه أرسطو هو نفسه يكون عرضة للخطأ أو الانحراف في حال ابتعاده عن الفضيلة، ومن هنا تأتي أهمية الحاكم الفاضل الذي يطبق القانون بعدل، ويلزم المواطنين أتباعه، وذلك من خلال ترسيخه للعدالة عبر سعيه للفضيلة وتحقيق الخير العام(فخري، 1999، ص133).

يتضح على ما تقدم أن طبيعة الإنسان المدنية ومفهوم العدالة عند أرسطو مترابطان ترابطًا عضويًّا، بحيث لا يمكن أن تفهم المدينة من دون العدالة، ولا أن تفهم العدالة من دون المدينة، فالإنسان الذي يتصوره أرسطو، مدني لأنه يحتاج إلى الآخرين ليحقق ذاته، والعدالة هي المبدأ الذي ينظم هذه الحاجة ويحولها إلى فضيلة مشتركة، والمدينة من دون عدالة تصبح أداة للاستغلال والظلم، والعدالة من دون مدينة تبقى فكرة مجردة بلا تطبيق. كما يفهم أن التداخل الموجود بين الطبيعة المدنية والعدالة هو ما جعل أرسطو يربط السياسة بالأخلاق، حيث من غير الممكن عنده أن توجد سياسة عادلة من غير فضيلة، ولا توجد فضيلة فردية مكتملة من غير المدينة. ومن هنا تنفرد فلسفته السياسية، بكونها هي التي جمعت بين الواقعية العملية والرؤية الأخلاقية. ومن ثم تصبح السياسة فن تحقيق العدالة على أساس أنها الخير الأسمى للإنساني، لا فنًا لإدارة المصلحة فقط.

3. البُعد الجدلي للعدالة في ممارسة الحكم:

1.3 تطبيق العدالة في الدولة وفق أنواع الحكم المختلفة.

العدالة عند أرسطو ليست فكرة مجردة تنفصل عن الواقع، وإنما هي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بنوع الحكم السائد في الدولة، إذ تختلف دلالاتها وحدود تطبيقها باختلاف صورة السلطة السياسية وتوزيعها بين الحاكمين والمحكومين. ومن هنا فإن أرسطو، في كتابه السياسة، يتناول مفهوم العدالة من حيث تطبيقها في أنظمة الحكم المختلفة، معتبرًا أن كل شكل من أشكال الحكم

يدَعي أنه يحقق العدالة، لكن تحققها الفعلي لا يكون إلا في النظام الذي يحفظ المصلحة العامة ويوازن بين الحقوق والواجبات، ومن تم دائمًا ما نرى أرسطو، يؤكد أن الدولة بطبيعتها تهدف إلى تحقيق الخير الأسمى للإنسان، حيث إن منشأها، وجد ليعيش الناس، وبقاؤها أن يحيا هؤلاء الناس حياة صالحة، وذلك وفق نظام عادل يوزع المنافع والأعباء بحسب الاستحقاق(طاليس، 1998، ك5، ص134-136).

وعند بحثنا عن معيار العدالة الذي تصوره أرسطو في الدولة، نجد أنفسنا أمام الطابع الجدلي لفكره السياسي، وذلك عند مقارنته لأنظمة الحكم المختلفة: (الملكية، والأرستقراطية، والجمهورية)، مقابل انحرافاتها الثلاثة: (الطغيان، والأوليغارشية، والديموقراطية المنحرفة)، حيث يرى أن لكل من هذه الأنظمة تصور خاص للعدالة، لكنه قد يقتصر على مصلحة فئة دون الأخرى، فالملكية مثلاً، ترى العدالة في أن يحكم الأفضل الذي يملك الفضيلة والحكمة، وبالتالي فمن الممكن أن تتحقق فيها العدالة حينما يوجه الملك الأفضل حكمه نحو الخير العام لا نحو مصلحته الخاصة، إلا أن هذا عند أرسطو أمر أقرب إلى المثال منه إلى الواقع، لأن نُدرة وجود مثل هذا الملك تجعل الملكية عُرضة للتحوّل إلى نقيضها الذي هو الطغيان، والذي به يتخذ الملك مصلحته الشخصية معيارًا وحيدًا، فيفسد معنى العدالة ويجعل الدولة خادمة لشهواته.

بينما ترى الأرستقراطية أن العدالة تتحقق إذا تولىَ الحكم ذوو الكفاءة من الطبقة العليا (النخبة الفاضلة)، زمام السلطة، بكونهم هم الذين يمتازون بالكفاءة والفضيلة، لا بالثروة وحدها، ومن ثم فمن الممكن أن تتحقق العدالة فيها عندما يضع الحكام مصالح الجماعة فوق مصالحهم الخاصة، ويقوم التوزيع السياسي على أساس الفضيلة والمقدرة لا على أساس الامتياز الطبقي. غير أن هذه الأرستقراطية عند أرسطو قد تنحرف إذا انتقلت السلطة في أيدي أصحاب المال دون النظر إلى الفضيلة، فتتحول إلى أوليغارشية تجعل العدالة مرادفة لحماية مصالح الأغنياء، وبالتالي يغدو معيار العدالة أداة لخدمة فئة ضيقة، وتضيع العادلة العامة(حسين، 1981، ص355).

في حين تزعم الديموقراطية أن العدالة لا تكون إلا بالمساواة بين جميع المواطنين، وذلك عن طريق حكم الأغلبية من المواطنين الأحرار، وفق مبدأ المساواة النسبية بينهم وليس المساواة المطلقة، لكي يتحقق الخير العام، الذي هو بعيدًا عن مصالح الأغلبية. وتتبلور العدالة فيه عند

منح كل مواطن نصيبًا من المشاركة السياسية ويكون ذلك وفق موقعه. ومع هذا، فإن هذه الديموقراطية عند أرسطو من الممكن أن تنحرف عندما تسعى الأغلبية لمصالحها الشخصية على حساب الأقلية، ما يؤدي إلى عدم الاستقرار والثورات الداخلية، وتصبح ديمقراطية منحرفة، أو فتنة الأغلبية(فخري، 1999، ص131).

إذا، وفق هذا الطابع الجدلي المقارن بحث أرسطو، أنظمة الحكم المختلفة، على اعتبارها تصورات جزئية للعدالة تؤدي إلى انقسام الدولة، لأن كل فئة تفسر العدالة بما يخدم مصلحها الخاصة. فالعدالة تكون هنا، نسبية، حيث إنها ترتبط بمصالح طبقية أو فئوية، ومن ثم يجب أن تكون مهمة الفيلسوف والسياسي الحق عنده، متمثلة في البحث عن العدالة التي تعلو على هذه الأهواء. إذ نراه يقول في هذا الشأن: "كل فريق يرى العدل فيما يوافقه، فالذين لهم الغنى يرون العدل فيما يوافق الأغنياء، والذين لهم الحرية يرون العدل فيما يوافق الأحرار"(طاليس، 1947، ك3، ص120).

كما أننا ندرك أن أرسطو كثيرًا ما يميز بين العدالة التوزيعية والعدالة التعويضية، إلا أننا نجده في الإطار السياسي –وبالتحديد أثناء بحثه عن تطبيق العدالة في الدولة– يركز على العدالة التوزيعية بكونها عنده تتصل بتوزيع السلطة والثروة والامتيازات بين المواطنين، ومن ثم فهو يرفض أن يكون المعيار هو المساواة المطلقة، كما تذهب إلى ذلك بعض الديموقراطيات، ويرفض أيضًا أن يكون المعيار متمثل في التفاوت المطلق القائم على الثروة كما في الأوليغارشية، وإنما يؤكد أن العدالة هي التناسب، القائم على إعطاء كل فرد ما يستحقه بحسب فضيلته ومساهمته في خير الدولة.

"العدل هو المساواة، ولكن ليس بين جميع الناس، بل بين المتساوين، والظلم هو عدم المساواة، ولكن ليس بين جميع الناس، بل بين الذين هم متساوون"(طاليس، 1947، ك3، ص122).

هذا المبدأ عند أرسطو قد يفتح المجال أمام فهم أعمق لتطبيق العدالة في أشكال الحكم المختلفة، بكونه يحاكم كل نظام سياسي من زاوية مدى تحقيقه لهذا التناسب، فنحن كما عرفنا أن الملكية، إذا كانت تقوم على حكمة وفضيلة الملك وتوجيهه للمصلحة العامة، يمكن أن تحقق العدالة، لكنها إذا تحولت إلى طغيان فإنها تصبح أبعد عن العدالة. وكذلك الحال في

الأرستقراطية، حيث أنها إذا اقتصرت على النبلاء الأغنياء، فإنها تتحول إلى أوليغارشية تخدم مصالح القلة. أما الديموقراطية، فإنها إذا اقتصرت على حكم الفقراء للأغنياء، فإنها تتحول إلى انحراف لا تقل خطرًا عن سابقيه.

يوضح أرسطو، على هذ الأساس أن المعيار الحاسم في تمييز الأنظمة ليس مجرد الشكل الخارجي، بل الغاية التي تخدمها، بكون أن كل حكومة عنده تنظر إلى المنفعة العامة تكون مستقيمة، وكل حكومة لا تنظر إلا إلى مصلحة الحاكمين فهي منحرفة، وبذلك فإن العدالة في معناها السياسي الأصيل الذي يقصده أرسطو لا تتحقق إلا في الأنظمة التي تسعى إلى المصلحة المشتركة، وهذه الأنظمة هي التي عبر عنها بـ(النظام المختلط)، الذي يجمع بين مزايا الأرستقراطية والديموقراطية معًا، حيث إنه في هذا النظام يشارك الجميع في الحياة السياسية بدرجات متفاوتة، بُغية تحقيق التوازن بين مطالب الحرية والمساواة من جهة، ومطالب الكفاءة والفضيلة من جهة أخرى. كذلك يجب أن يكون تطبيق العدالة في هذا النظام قائم على مبدأ المشاركة المتوازنة، بحيث لا تُهمل حقوق الأغلبية ولا تُهدر كفاءة الأقلية، وإنما يتم التوزيع وفق معايير تضمن الاستقرار (Miller, 1997, p197).

لم يقتصر مفهوم العدالة عند أرسطو على الجانب السياسي، بل امتد أيضًا ليشمل المجال التربوي والأخلاقي، وذلك من أجل تكوين المواطن الصالح والحاكم العادل معًا، فبهذا أصبحت العدالة عند أرسطو ليست مجرد قاعدة لتوزيع الحقوق، بل هي فضيلة تُكتسب بالتربية والعادة، حيث إنه لا يمكن أن تستقيم الدولة إلا إذا تربى مواطنيها على احترامها، فتطبيق العدالة في الدولة لا يتحقق بمجرد القوانيين، بل يحتاج إلى إعداد خلقي يجعل المواطنين قادرين على العيش وفق مقتضى العدالة الذي يكون المشرع مسؤول على إقراره، لا بسن القوانين فحسب، وإنما بصياغته تربية عامة للمواطنين تجعلهم يحبون العدل وينفرون من الظلم، ويستعدون للمشاركة في الحياة السياسية بطريقة متوازنة(طاليس، 1998، ك3، ص127).

ووفقًا لهذا السياق، يقدم أرسطو في كتاب النفس رؤية جدلية لمبدأ القيادة والطاعة تنعكس تمامًا على مفهوم الحاكم العادل. حيث يُظهر التطابق بين تربية النفس وتربية الحاكم؛ بكون العقل الذي ينظم قوى النفس هو ذاته الذي يجب أن ينظم قوى الدولة. ونره في هذا الشأن يقول:

"ليس يصلح أن يحكم غير العاقل، لأن من لا يملك نفسه لا يستطيع أن يملك غيره"(طاليس، 1949، ص123).

يرى أرسطو في موضع آخر من كتاب النفس نفسه، أن الطبيعة لا تفعل شيئًا عبثًا، بل لكل عضو ولكل قوة غاية مخصوصة، وهو ما يجسد مفهوم التمييز الطبيعي الوظيفي عنده، لا على المساواة المطلقة. ويشكل هذا المبدأ الأساس الذي يقوم عليه الجدل الأرسطي بين العدالة المثالية (التناسب بين القوى) والعدالة العملية (تحقيق المصلحة الواقعية وفق الوظائف). فكما أن قوى النفس غير متساوية في طبيعتها، كذلك فئات الدولة غير متساوية في أدوارها، لكن انسجامها هو ما يصنع الدولة(طاليس، 1949، ص118).

مما سبق نستطيع القول، إن تطبيق العدالة في الدولة عند أرسطو له بعدان متكاملان: بعد سياسي يتعلق بتوزيع الحقوق والواجبات على نحو متناسب يحقق المصلحة العامة، وبعد تربوي وأخلاقي يتعلق بتكوين المواطن والحاكم ليكونا عل استعداد دائم لاحترام هذا التوزيع والعمل به.

2.3 الجدل بين العدالة المثالية والعدالة العملية في الحياة السياسية.

تظهر حقيقة الجدل القائم بين العدالة المثالية والعدالة العملية في حياة الدولة، كما تصورها أرسطو في كتابة (السياسة)، في كشف التوتر البنيوي بين ما يتطلع إليه الفكر من قيم عليا وما تسمح به الشروط الواقعية من إمكانيات، حيث تتمثل العدالة هنا عند أرسطو، بوصفها غاية للنظام المدني، بكون المدينة وُجدت من أجل أن يحيوا المواطنين حياة حسنة وفاضلة.

ووفق هذا الوصف الغائي للعدالة الأرسطية، نجد أنفسنا في مواجهة تصور مزدوج يُحدد، أولاً: العدالة كقيمة مثالية تتحقق حين تبلغ الدولة غايتها القصوى في التهذيب والتربية والسيادة العادلة. وثانيًا: العدالة كمعيار عملي يرتبط بالحدود التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيش في ظلها المواطنون.

وعلى هذا فأرسطو حين بدأ يحدد طبيعة الاجتماع المدني لم يتوانى عن تأكيد أن الإنسان (حيوان مدني بالطبع)، ومن تم فإن العدالة عنده ليست فكرة ذهنية مجردة، وإنما هي مقتضى هذا الطبع الاجتماعي، بكونها هي التي تميز المدينة عن كل شكل سابق من الاجتماع(كرم، 1966، ص206).

لكن ومع قول أرسطو: أن الإنسان حيوان مدني بالطبع، نجد لفهم العدالة مستويين، يندرج الأول: في الكمال الممكن الذي تصبو إليه الطبيعة حين تتحقق في صورة الدولة الفاضلة، والمستوى الثاني: يتمثل في التطبيق العملي الذي يواجه البشر فيه قيود الضرورات المختلفة. وبهذا تصبح المثالية في هذا التصور بعيدة عن أن تكون حلمًا طوباويًّا منفصلاً عن الواقع كما هو حالها عند أفلاطون، بل هي غاية مرسومة في طبيعة الكائن السياسي، في حين أن التطبيق العملي يعني الموازنة بين هذا الميل الطبيعي وبين الحدود التي تفرضها أنماط الملكية والسلطة والعادات.

وعندما ينتقل أرسطو إلى نقد التصورات السابقة للعدالة كما وردت عند أفلاطون في محاورة (الجمهورية)، فإنه لا يخفي اعتراضه على الطابع المثالي الخالص لتلك التصورات، حيث يرى أن المبالغة في وحدة الملكية أو اشتراك النساء والأطفال تؤدي إلى فساد النظام السياسي لا إلى صلاحه، ومن تم فإن هذا النقد الذي وجهه أرسطو لموقف أفلاطون من العدالة، يعكس بوضوح نزعته العملية، وذلك بموجب قوله أن العدالة المثالية إذا لم تراع طبائع الناس وميولهم فإنها تتحول إلى ضدها. وبهذا فهو يعترف بأن ثمة قيمة عليا للعدالة تتجلى في المساواة والانسجام، مع تأكيده على أن هذه القيمة يجب أن تجد صورتها العملية في أنظمة تحفظ الاستقرار وتحد من النزاع(Miller, 1997, p216).

كذلك لأرسطو تنظير جدلي آخر قائم بين العدالة المثالية والعدالة العملية، متمثل في ربطه العدالة بأشكال الحكم المختلفة: (الملكية، والأرستقراطية، والديمقراطية ـ والأنظمة المنحرفة عنها)، فهو حينما يتناول تعريف المواطن ووظائفه، يجعل من العدالة أساس المساواة السياسية، التي هي عنده يجب أن تنقسم إلى: مساواة عددية، ومساواة نسبية، مبينًا أن العدالة المثالية تقتضي أن يُعطى لكل ذي حق حقه بحسب فضيلته، بينما العدالة العملية تقتضي أن يُراعى الواقع القائم حيث تكون الغلبة للأغلبية أو للأغنياء. وفي هذا الشأن يقول: "إن الناس مختلفون في تعيين مبدأ العدل، فالبعض يراه في المساواة العددية، والآخر في التفاوت بحسب الفضيلة"(طاليس، 1947، ك4، ص211).

وتتمثل العدالة المثالية عند أرسطو، في أن يحكم الفضلاء الذين بلغوا حدًا من الحكمة والفضيلة، بكونهم أقدر الناس على خدمة الصالح العام، وذلك كما هو في نظام الحكم

(الأرستقراطي)، الذي هو عنده أفضل الأنظمة، حيث تسود فيه الفضيلة، أو الملكية عندما يكون الملك فاضلاً. أما العدالة العملية فهي تتمثل حين تفرض نفسها حال عدم وجود هؤلاء الحكماء في الواقع، حيث يضطر الناس إلى القبول بأنظمة أخرى كالديمقراطية أو الأوليغارشية، وهذه الأنظمة ناقصة من حيث المثالية ومع هذا فهي ضرورية من حيث البقاء. ولهذا فإن موقف أرسطو واضح في كون أن العدالة المثالية تصنع الغاية، بينما العدالة العملية فتصنع الإمكان. وفي هذا يقول: "إن أفضل دستور هو الذي يمكن أن يحيا به الناس، لا ذاك الذي يحلم به الفلاسفة في كتبهم"(طاليس، 1947، ك4، ص112).

كما ينتقل أرسطو أيضًا إلى التوازن، بين العدالة المثالية والعدالة العملية في مجال التربية السياسية، حيث يرى أن العدالة لا يمكن أن تتحقق ما لم ينشأ المواطنون على حب الفضيلة، فالعدالة المثالية هنا تتمثل في بناء شخصية مواطن صالح، بينما العدالة العملية تتمثل في مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية. ومن تم فالدولة العادلة عنده هي التي تُعنى بتنشئة أبنائها وفق نطام قيمي متماسك، على اعتبار أن الفضيلة تُكتسب بالعادة والتربية، مع مراعاة عدم إلغاء الفروق الفردية الطبقية أو الملكية الخاصة، فهي ذات أثر لا يُمحى في الحياة العملية(فخري، 1999، ص135).

ويذهب أرسطو بجدله هذا إلى مفهوم الثورة والتغير السياسي، الذي يقر من خلاله أن الأسباب التي تؤدي إلى اضطراب الدول، تحدث نتيجة الظلم الذي ينشأ من اضطراب حدث بين العدالة المثالية التي تدعو إلى التناسب وبين العدالة العملية التي تفرض المساواة العددية. فالأغنياء يطالبون بعدالة ناتجة عن استحقاقهم بفضل ثرواتهم، بينما الفقراء يطالبون بمساواة عددية خالصة، وبهذا فهما يبتعدان بذلك عن المبدأ الأمثل الذي يوازي بين الاستحقاق والقدرة، الشيء الذي به حدثت الثورات كانعكاس لفقدان التوازن بين المثال والواقع، حيث إن العدالة العملية إذا لم تضبط بمقاييس مثالية فإنها تؤدي إلى الاضطراب، كما أن العدالة المثالية، هي الأخرى، إذا لم تراعِ الممكن تتحول إلى استبداد وظلم.

"إن أكثر أسباب الانقلابات ترجع إلى الشعور بالظلم، فالفقراء يرون أنفسهم محرومين مما لهم حق فيه، والأغنياء يرون أنهم لا ينالون من التقدير ما يتناسب مع فضلهم"(طاليس، 1947، ك8، ص412).

ويرى أرسطو كذلك أن القانون نقطة التقاء بين العدالة المثالية التي تضع المقياس العقلي، وبين العدالة العملية التي تنزل هذه المقياس على حياة الناس، بمعنى أن العدالة المثالية تكون معيار يحكم به على صلاح القوانين، والعدالة العملية تمثل درجة التزام هذه القوانين بتحقيق الممكن من ذلك المثال(Englard, 2009, p114).

نستطيع القول هنا أن أرسطو لا ينفي المثالية، ولا يقدس العملية، وإنما يضعهما في علاقة جدلية يتحدد بها معنى العدالة، على اعتبار أن المثالية هي الوجه المعياري الذي يوجه النظر إلى ما ينبغي أن يكون، والعملية هي الوجه الوظيفي الذي يحدد ما يمكن أن يكون، وبهذا فلا غنى للمجتمع عن أحد هذين الوجهين، حيث إنه إذا اكتفى بالمثالية وقع في الوهم، وإذا اكتفى بالعملية وقع في الفوضى.

3.3 المساواة والتمييز في توزيع المناصب والأدوار.

تقوم مسألة المساواة والتمييز في توزيع المناصب والأدوار عند أرسطو، في الأساس على تصوره للمدينة التي هي ليست مجرد تجمع سكاني، بل هي كيان أخلاقي وسياسي يقوم على تقسيم الوظائف وفق ما تقتضيه الطبيعة البشرية والغاية المشتركة من الاجتماع المدني، ومن ثم فإن المساواة والتمييز عنده تكون قائمة على النظر في من يستحق أن يتولى المناصب، ومن لا يستحق ذلك، بناءً على مفهوم العدالة التي تكون مسؤولة عن إدارة حدود المساواة، التي لا يجب أن تكون حسابية مطلقة، وإنما هي مساواة نسبية خاضعة لصفات وفضائل، بحيث يصبح بموجبها التمييز أمرًا مشروعًا ما دام مبنيًّا على اختلاف في القيمة أو الكفاءة أو الفضيلة. وبهذا يقول أرسطو أن: "العدالة إنما هي مساواة، ولكن ليس بين جميع الناس، بل بين المتساويين في الاستحقاق"(طاليس، 1947، ك3، ص12).

يرفض أرسطو التصور الذي يرى أن جميع المواطنين متساويين في استحقاق المناصب لمجرد كونهم أحرارًا أو مشاركين في المدينة، بل ويؤكد أن المناصب العليا في المدينة يجب أن تُمنح لأولئك الذين يتفوقون بفضائلهم، فليس من العدل عنده أن يستوي الفاضل مع الردي في الحقوق، كما لا يستوي الأحرار والعبيد في الاستحقاق، وذلك بحكم التصنيف الطبيعي للناس القائم على قدراتهم ووظائفهم، ذاك الذي جعل بعض الناس أحرارًا مؤهلين للتفكير والتدبير، وجعل بعضهم عبيدًا لا يصلحون إلا للأعمال البدنية.

كما يقُرَ أن المواطن الحق هو من يشارك في وظائف الحكم والتشريع، لا من يقيم في المدينة لغرض السكن أو القيام بعمل ما، ومن تم تصبح المساواة بموجب قوله هذا، محدودة بدائرة ضيقة، بكونها لا تخرج أن تكون إلا مساواة بين المواطنين الأحرار فقط، أما غيرهم فلا يدخلون في حساب العدالة السياسية، وبهذا تصبح المساواة ذات طابع مقيد ومشروط، وأن التمييز في توزيع المناصب ليس استثناءً بل هو الأصل الذي يقوم عليه بناء الدولة، وبهذا نكون أمام تفرقة أرسطية صريحة، تتمثل في الأحرار الذين يشتركون في الحياة السياسية، وفي العبيد والغرباء والعمال اليدويين الذين يستبعدهم أرسطو من هذه المشاركة. حيث نجده يقول في هذا الصدد: "المواطن عندنا هو من له نصيب في الحكم والقضاء"(طاليس، 1947، ك3، ص95).

ويذهب أرسطو إلى أبعد من ذلك، فعند حديثه عن المناصب العليا مثل الملكية أو الأرستقراطية، نجده يشدد على أن هذه المناصب لا يجب أن تُعطى على أساس الغنى أو القوة العددية، بل يجب أن تعطى على أساس التفوق الأخلاقي والعقلي، وهذا القول يوضح بجلاء أن التمييز في المناصب عنده، يتجاوز مجرد الاعتبارات الاجتماعية ليبلغ مرتبة فلسفية، على اعتبار أن الغاية من الدولة الأرسطية هي تحقيق الخير العام، فمن كان أقدر على تحقيقه كان أحق بالسلطة، الشيء الذي به نرى أن المساواة تتلاشى أمام التفاوت في الفضيلة، على أساس أن العدالة في نظره لا تعني التسوية بين المختلفين، بل تتمثل في إعطاء كل صاحب حق حقه، وذلك بحسب استحقاقه الفعلي. وهذا واضح صراحة في قوله: "من كان أحسن من غيره كثيرًا في الفضيلة السياسية وفي القدرة على العمل الصالح، كان العدل أن يُعطى السلطان"(طاليس، 1947، ك3، ص124).

ومع هذا لا يغفل أرسطو أن الشعور بالمساواة مطلب فطري بين جميع الناس، ولذلك يرى أن كثيرًا من النزاعات السياسية تحدث جرى عدم فهم المساواة، فالعامة من المواطنين كما عرفنا، يظنون أن مجرد كونهم أحرارًا يكفي لمساواتهم بالنبلاء والفلاسفة في استحقاق الحكم، بينما يرى الأغنياء أن ثروتهم تمنحهم حق التفوق. وكلا الطرفين عند أرسطو مخطئ، لأن العدل الذي يتصوره لا يقوم على الحرية وحدها ولا على الغنى وحده، بل على الفضيلة والقدرة. وفي هذا الشأن يقول أرسطو في كتابه السياسة: "الذين يطلبون المساواة إنما يقعون في الخطأ، إذ يسوَون

بين ما ليس بمستوٍ، والذين يطلبون التفوق يخطئون إذ يجعلون الزيادة في المال زيادة في الحق"(طاليس، 1947، ك3، ص127).

كما يؤكد على ذلك أيضًا، في الأخلاق النيقوماخية، بقوله: "فكل الأشخاص متفقون على أن ما هو عادل في التوزيع، يجب أن يكون طبقًا للميزة، من ناحية معينة، رغم أنهم لا يجدون نفس النوع من الامتياز، إلا أن الديمقراطيين يجعلونها متعلقة بالإنسان الحر، أنصار الملكية بالثروة (أو بشرف المولد)، وأنصار الأرستقراطية بالفضيلة"(طاليس، 1998، ك5، ص128).

ويرى أن المبالغة في التميز تؤدي إلى الاستبداد، حيث إنه إذا احتكر فرد أو طبقة المناصب واستبعد الآخرين بمجرد الهوى والعصبية، تحول الحكم إلى طغيان. عليه، يجب الموازنة بين المساواة والتمييز، بحيث يضمن لكل مواطن أهلية المشاركة وفق طاقته، ويمنع في الوقت نفسه من تسوية الكل بالكل. فالناس بطبعهم مختلفون: حيث إن بعضهم مفطور على القيادة والتفكير، وبعضهم على الطاعة والعمل، وبعضهم على طلب المنفعة، وهذا التفاوت الطبيعي عنده، يجعل من المستحيل تطبيق مساواة مطلقة في توزيع الأدوار، وإلا لانقلب النظام الاجتماعي إلى فوضى عارمة، الشيء الذي به يجب أن تطبق العدالة الحقيقية المتمثلة في أن يقوم كل فرد بالدور الذي هيأته له الطبيعة، وألا ينازع غيره فيما لا يصلح له(كرم، 1966، ص202).

وعلى أية حال، قد يكون هذا التصور الذي قدمه أرسطو هو الذي يجعلنا نفهم لماذا رفض فكرة المساواة المطلقة التي نادت بها بعض التيارات الديمقراطية في أثينا. حيث أنه ربما رأى أن مثل هذه المساواة قد تؤدي إلى هيمنة العدد على الجودة، وتجعل القرارات السياسية بيد العامة من الناس الذين يفتقرون إلى الحكمة. حيث نراه يصف ذلك بقوله: "إذا كان الكل سواءً في كل شيء، لم يبق مجال للفضيلة ولا لمزية ذي الفضل"(طاليس، 1947، ك4، ص153).

إذا على هذا النحو يتبلور مفهوم المساواة والتمييز في توزيع الأدوار عند أرسطو، باعتباره تصورًا يقوم على التوازن بين حق المشاركة ومقتضيات التفوق في الفضيلة والكفاءة، فالمساواة ليست تسوية عمياء بين جميع الأفراد، بل هي عدل نسبي يمنح كل إنسان ما يستحقه وفق قدرته واستعداده الطبيعي، ومن هنا كان التمييز الذي قصده، تمثل في ضبطه النظام السياسي، حيث تُخصَص المناصب العليا لأهل الحكمة والخبرة، بينما يُبعد من لا يصلح لذلك من العبيد والغرباء ومن يفتقرون إلى شروط المواطنة الكاملة. وبهذا التصور يربط أرسطو بين العدالة وتحقيق

الخير العام، فيجعل من المساواة والتمييز معًا جانبين متكاملين لبقاء الدولة واستقامتها(Englard, 2009, p223).

4.3 دور المشاركة السياسية والتعليم في تحقيق العدالة بين المواطنين.

دائمًا ما يؤكد أرسطو في كتابه: (السياسة)، أن العدالة لا يمكن أن تتحقق لدى الجماعة، إلا إذا اشترك المواطنون في تدبير شؤون السياسة والتعليم، وذلك من أجل أن يتلقوا كل ما يؤهلهم لهذه المشاركة على نحو متوازن، وبهذا تكون العدالة عنده بمثابة مبدأ منظم للحياة السياسية والاجتماعية، يتجلى واضحًا من خلال التوزيع العادل للحقوق والواجبات داخل الدولة التي لا يمكن أن يتوفر فيها حسن المعيشة دون مساهمة المواطنين في تقرير مصائرهم، وذلك عن طريق تأهيلهم بالعلم والتربية التي تغرس فيهم القدرة على الحكم الصائب.

كما تُعد المشاركة السياسية التي يقصدها أرسطو، ركنًا من أركان العدالة عنده، حيث إنه كما عرفنا يؤكد صراحة، بأن المدينة الفاضلة لا تقوم إلا على أساس المشاركة العامة في الحكم، ولو بمراتب متفاوتة تبعًا للكفاءة والاستحقاق، بكون طبائع البشر مختلفة وأن قدراتهم ليست سواء، ومع هذا لا يجب احتكار الحكم في يد فرد واحد أو طبقة ضيقة، لأن العدالة التي يقصدها أرسطو تعني إتاحة المجال لكل مواطن لكي يسهم بحسب قدرته في خدمة الصالح العام، ولا ينبغي حرمان أحد، حتى لا يقع الظلم السياسي.

وهذه المشاركة لا تنشأ عفوًا، بل لابد لها من أساس متين قائم على التعليم الذي لا ينبغي أن يترك لمحض اختيار الآباء أو الأفراد، فهو ليس وسيلة لتحصيل المعاش أو للنجاح الفردي فحسب، وإنما هو إعداد المواطن ليكون قادرًا على الحكم حين يأتي دوره، لذي يجب أن يكون شأنًا عامًا تتولاه الدولة.. "التعليم يجب أن يكون واحدًا للجميع وأن تتولاه الدولة، لا أن يترك لأهواء الآباء"(طاليس، 1947، ك3، ص315).

ويتجلى الربط العميق بين العدالة والمشاركة والتعليم، في أن أرسطو يرى أن العدالة لا تتحقق إلا بتوزيع الحقوق السياسية وفق معايير الاستحقاق، التي أهمها (الفضيلة، والمعرفة)، وبهذا تكون العدالة منوطة بالاستحقاق التربوي والأخلاقي، الذي يجب أن تكون فيه المساواة ليست مساواة حسابية مطلقة، وإنما هي مساواة نسبية تقتضي أن يُعطى كل مواطن ما يستحقه.

وعندما نبحث في سبب اعتراض أرسطو على الديمقراطية أثينا المطلقة التي يكون فيها الحكم قائم على العدد لا على الكفاءة، نرى بأن أرسطو لاحظ أن مساواة الأصوات دون النظر إلى فضيلة الناخبين قد تؤدي إلى طغيان الأغلبية وظلم الأقليات، وهو ما يتعارض مع تصوره للعدالة التي يجب أن تمنح بها كل فئة نصيبها بحسب كفاءتها المحددة وفق معيار التعليم الذي به تتحقق الفضيلة.

كما أن التعليم والمشاركة في الجانب العملي والقانوني للدولة، تظهر جالية وواضحة عند أرسطو، حيث نراه يوضح أن العدالة السياسية تتحقق حينما يتوزع الحكم عل جميع الطبقات، بحيث لا تستأثر طبقة واحدة على مقاليد الحكم. وأن هذه العدالة ليست مسألة قانونية محددة، بل هي قبل ذلك مسألة أخلاقية ومعرفية، بكون القانون وحده لا يكفي لإقامة العدالة، بل يجب أن تترسخ العدالة في نفوس المواطنين من خلال التربية، وأن يجد المواطنون أنفسهم شركاء في صياغة تلك القوانين من خلال المشاركة(حسين، 1981، ص358).

على هذا الأساس يقوم تصور أرسطو: لدور المشاركة السياسية والتعليم في تحقيق العدالة بين المواطنين، متمثلاً في جوهره على فكرة واحدة:(لا عدالة بلا مشاركة، ولا مشاركة بلا تعليم)، حيث إن العدالة كما يرها، تمثل الغاية القصوى للدولة، وهي تتحقق حين يصبح كل مواطن قادرًا على أن يسهم في الصالح العام بقدر ما يملك من فضيلة ومعرفة. وإذا حُرم المواطن من التعليم، فلن يستطيع أن يشارك مشاركة واعية، وإذا حُرم من المشاركة فلن تجد العدالة طريقها إلى التحقيق.

4. الخاتمة:

1.4 النتائج.

1- العدالة السياسية عند أرسطو تقوم على توازن متكامل بين الفضيلة الفردية والقوانين لغرض ضمان تحقيق المصلحة العامة.

2- الجدل بين العدالة المثالية والعدالة العملية يتيح للدولة التكيف مع الواقع السياسي والاجتماعي دون تفريط بالمثل العليا.

3- التعليم والتربية السياسية يشكلان آلية أساسية لصقل وعي المواطنين بالعدالة ورفع مستوى المشاركة الفعالة في الحكم.

4- توزيع المناصب والأدوار يجب أن يوازن بين المساواة والتمييز لضمان الكفاءة والاستحقاق، بما يقوي الاستقرار السياسي.

5- القانون الأخلاقي والفلسفي يمثل إطارًا لضبط السلوك الفردي والجماعي، ويكفل انسجام الممارسة السياسية مع المبادئ العليا للعدالة.

6- تطبيق العدالة في مختلف أنواع الحكم يتطلب فهمًا عميقًا للبنية الجدلية للفكر الأرسطي لضمان اتساق السياسات العامة.

7- العدالة الأرسطية ليست مجرد مفهوم نظري، بل هي عملية ديناميكية تتفاعل مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

8- العلاقة بين الفضيلة الفردية والمصلحة العامة توضح كيف يمكن للسياسة أن تحقق التوازن بين الحقوق الفردية ومتطلبات الدولة.

2.4 التوصيات.

1- تعزيز التعليم المدني والسياسي لتطوير وعي المواطنين بأهمية العدالة وممارسة المشاركة السياسية بفعالية.

2- مراعاة البنية الجدلية للعدالة عند تصميم القوانين والسياسات لضمان التوافق بين المبادئ النظرية والواقع العملي.

3- تطبيق مبدأ الاستحقاق والكفاءة عند توزيع المناصب والأدوار مع الحفاظ على مبادئ المساواة لضمان عدالة عملية ومستدامة.

4- دراسة وتكييف المفاهيم الأرسطية للعدالة في المجتمعات المعاصرة، بما يساهم في تطوير سياسات عامة أكثر عدلاً واستقرارًا.

المصادر والمراجع

حسين، نازلى. (1981). *تاريخ الفلسفة اليونانية*. المكتبة القومية الثقافية.

طاليس، أرسطو. (1947). *كتاب السياسة*(بارتملى سانتهلير، مترجِم من الإغريقية إلى الفرنسية)(أحمد لطفي السيد، مترجم). مطبعة دار الكتاب المصرية.

طاليس، أرسطو. (1949). *كتاب النفس*(أحمد فؤاد الأهواني، مترجم). دار أحياء الكتب العربية.

طاليس، أرسطو. (1998). *الأخلاق النيقوماخية*(أبوبكر أبراهيم التلوع، مترجم). منشورات جامعة الجبل الغربي.

فخري، ماجد. (1999). *أرسطو طاليس*. دار المشرق.

كرم، يوسف. (1966). *تاريخ الفلسفة اليونانية*. مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع.

وولف، فريد ريك. (1994). *أرسطو والسياسة*(أسامة الحاج، مترجم). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

Englard, l. (2009). *Corrective and Distributive Justice: From Aristotle to Modern Times*. Oxford University Press.

Miller, F. D. (1997). *Nature, Justice, and Rights in Aristotle's Politics*. Oxford University Press.